الأمم المتحدة

A/55/276

الجمعية العامة

Distr.: General
9 August 2000
Arabic
Original: Chinese/Russian

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٧٤ من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي والصين لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل طيه نص البيان المشترك لرئيسي الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بشأن الدفاع ضد القذائف الذي اعتمد في بيجين في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (انظر المرفق).

وسنكون ممتنين لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ٧٤ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) وانغ ينغفان
السفير
الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

(توقيع) غنادي م. غاتيلوف
النائب الأول للممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

* A/55/150.

290800 290800 00-60624 (A)
0060624

مرفق الرسالة المؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والصين لدى الأمم المتحدة

البيان المشترك الصادر عن رئيس الاتحاد الروسي ورئيس جمهورية الصين الشعبية بشأن الدفاع ضد القذائف

ذكر رئيس الاتحاد الروسي ورئيس جمهورية الصين الشعبية في بيانهما المشترك ما يلي:

إن تطور الحالة الدولية يشهد تماما على صحة التقييمات والاستنتاجات التي توصلت لها روسيا والصين بشأن قضية الدفاع ضد القذائف في البيان المشترك المعنون ''العلاقات الصينية الروسية على عتبة القرن الحادي والعشرين''، الصادر في اجتماع القمة الذي عقداه في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وفي البلاغ الصحفي الصيني الروسي بشأن المشاورات المتعلقة بمسألة معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، الصادر في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وكذلك في البيان الصيني الروسي المشترك الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

ولا تزال معاهدة عام ١٩٧٢ بشأن الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية هي حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي في العالم والأمن الدولي، كما تشكل أساسا لوضع إطار للاتفاقات الدولية الرئيسية الرامية إلى تخفيض مستوى الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. لذلك فإنه من الأهمية بمكان مواصلة الامتثال الصارم لمعاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية.

وفي هذا الصدد، فإن مخطط الولايات المتحدة الرامي إلى إنشاء نظام وطني للدفاع ضد القذائف، وهو نظام تحظره معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، كان مصدر قلق بالغ. وترى روسيا والصين أن هذا البرنامج يهدف، في جوهره، إلى تحقيق التفوق في المجال العسكري والمسائل الأمنية من جانب واحد. وإذا ما نفذ هذا المخطط فإنه ستترتب عليه أشد الآثار السلبية خطورة ليس فقط على أمن روسيا والصين وسائر البلدان بل وكذلك على أمن الولايات المتحدة نفسها فضلا عن الاستقرار الاستراتيجي في العالم. وفي هذا السياق تعرب روسيا والصين بقوة عن معارضتهما للمخطط المذكور.

إن تقويض أسس معاهد الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية سيؤدي إلى انطلاق جولة جديدة في مجال سباق التسلح وبالتالي عكس الاتجاهات الإيجابية التي نشأت في السياسات العالمية منذ ''الحرب الباردة''. ولا شك أن ذلك سوف لا يخدم المصالح الأساسية لأي بلد في العالم. وسيتعين على البلدان التي تدعو إلى إعادة النظر في هذه المعاهدة الأساسية في مجال الحد من الأسلحة أن تتحمل المسؤولية كاملة عن زعزعة الاستقرار والأمن الدوليين، وعن جميع الآثار التي يمكن أن تنشأ عن ذلك.

وتبين من تحليل الأوضاع الدولية الراهنة أن التذرع بخطر استعمال بعض البلدان للقذائف من أجل تعديل معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لا يقوم على أساس. وفي الواقع فإن الاقتراحات المتعلقة بما يسمى ''تعديل'' المعاهدة يهدف إلى التغطية عن محاولته انتهاك أحكامها. وأي تعديل لنص معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية سيؤدي إلى تقويض أسس المعاهدة وتنشأ عنه حتما سلسلة من الآثار السلبية. وفي ظل الحالة الاستراتيجية الراهنة فإن المحافظة على تكامل المعاهدة وفعاليتها أمر ذو أهمية كبيرة وحقيقية.

والنهج الصحيح في مواجهة التحديات الجديدة في مجال الأمن الدولي، وصيانة السلم في العالم وحماية المصالح الأمنية المشروعة لجميع البلدان، هو الدعوة إلى إنشاء نظام سياسي دولي جديد وعادل وسليم، والتخلي عن ممارسة سياسة القوة واستعمال القوة العسكرية المفرطة في العلاقات الدولية، وزيادة تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي، بدلا من تقويض معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وفي الوقت نفسه، فإن من الضروري أن تواصل روسيا والولايات المتحدة عملية خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وتعميقها على أساس الامتثال الصارم لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وإشراك بقية الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذه العملية في الوقت المناسب في المستقبل. ويتحتم تكثيف الجهود الدولية من خلال الوسائل السياسية والقانونية والدبلوماسية من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ومن أجل بحث إمكانية العمل تدريجيا على إقامة نظام عالمي لرصد عدم انتشار القذائف والتكنولوجيات ذات الصلة، ومن أجل إقامة حوار وتعاون شاملين ولا تمييزين في هذا المجال.

وعلى الرغم من أن الدفاع ضد القذائف غير الاستراتيجية والتعاون الدولي في هذا المجال لا تحظره معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية فإنه ينبغي مع ذلك ألا يعرض المصالح الأمنية للبلدان الأخرى للخطر، أو يؤدي إلى إنشاء كتل عسكرية أو سياسية خالصة وتعزيزها، أو يقوض الاستقرار والأمن على الصعيد العالمي أو الإقليمي. واستنادا إلى هذا الموقف، تعرب روسيا والصين عن بالغ قلقهما وتحتجان بقوة على مخطط بعض البلدان الرامي إلى نشر منظومات للدفاع ضد القذائف غير الاستراتيجية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والذي ستترتب عليه الآثار السلبية المذكورة أعلاه. وأي محاولة تهدف إلى إدماج تايوان في أي شكل من أشكال منظومات الدفاع ضد القذائف تنشؤها دول أجنبية، فإنها مرفوضة، كما ستعرض الاستقرار في المنطقة إلى خطر كبير.

وفي هذا الصدد، يكتسي قرار الأمم المتحدة المعنون الحفاظ على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والامتثال إلى أحكامها الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين أهمية أساسية. وتدعو روسيا والصين المجتمع الدولي إلى مواصلة الاهتمام بجدية بالإجراءات التي تتخذها البلدان المعنية بهدف التعجيل بإنشاء منظومات للدفاع ضد القذائف مما سيخل بالتوازن والاستقرار الاستراتيجيين في العالم، واتخاذ التدابير الضرورية لمنع هذه التطورات الخطيرة.

وما فتئ التعاون بين روسيا والصين في المحافظة على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين مرضيا. وستواصل روسيا والصين، استنادا إلى علاقات الشراكة القائمة على المساواة والثقة والتعاون الاستراتيجي بين البلدين، ستواصل تعاونهما الوثيق بشأن المسائل المذكورة أعلاه، كما ستعززان تعاونهما في المجالات ذات الصلة الأخرى ضمن إطار الالتزامات الدولية لكل منهما من أجل ضمان الأمن على مستوى بلديهما وكذلك إقليميا وعالميا.

(توقيع) فلاديمير ف. بوتين
رئيس الاتحاد الروسي
(توقيع) يانغ زيمين
رئيس جمهورية الصين الشعبية

بيجين في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠